الأمم المتحدة

A/HRC/57/18

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار*

موجز

هذه الوثيقة هي التقرير السادس المقدم من آلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار 2/39. ويغطي التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، ويسلط الضوء على التقدم المحرز في التحقيقات والنُهُج والمنهجيات والتحديات وعلى المجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعد النزاع في ميانمار تصاعداً كبيراً، مع ورود تقارير عن ارتكاب جرائم أكثر تواتراً ووحشية في جميع أنحاء البلد. وتمتلك الآلية أدلة دامغة على ارتكاب مجموعة متنوعة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي حين أن الأغلبية العظمى من المعلومات التي جمعتها الآلية تتعلق بالجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن الميانمارية أو الميليشيات التابعة لها، فإن الآلية تلقت أيضاً معلومات موثوقة بشأن الجرائم التي ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة التي تقاتل ضد الجيش. وتقوم الآلية بفحص أدلة الجرائم المدعاة بغض النظر عن انتماء أو عرق الجناة أو الضحايا.

وعلى الرغم من الوضع المعقد الآخذ في التطور في البلد، فإن الآلية أحرزت تقدماً مهماً في شتى التحقيقات التي أجرتها إذ جرى بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير جمع ما يقرب من 28 مليون عنصر من عناصر المعلومات والأدلة من أكثر من 900 مصدر، بما في ذلك: إفادات شهود؛ وصور فوتوغرافية؛ ومقاطع فيديو؛ ومواد صوتية؛ ومستندات؛ وخرائط؛ وصور جغرافية مكانية؛ وتدوينات منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وأدلة طب شرعي. وللتمكين من البحث عن هذه الكميات الهائلة من المواد وتحليلها واستخدامها في بناء ملفات القضايا، قامت الآلية باستحداث تقنيات مبتكرة وبتحسينها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطعت الآلية أشواطاً كبيرة في تحقيقاتها في الجرائم التي ارتُكبت في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021. وجرى جمع أدلة تتعلق بالقمع العنيف للاحتجاجات؛ وممارسة التعذيب وارتكاب تجاوزات أخرى أثناء الاحتجاز، بما في ذلك ارتكاب

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.

الرجاء إعادة الاستعمال

جرائم جنسية وجرائم قائمة على أساس نوع الجنس؛ والسجن غير القانوني لمن يُتصوَّر أنهم معارضون للنظام العسكري، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والمحاكمات التي من الواضح أنها جائرة؛ والهجمات بالمدفعية والهجمات الجوية العشوائية أو المتعمدة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية؛ وقتل المدنيين أو المقاتلين المحتجزين أثناء العمليات؛ والحرق المتعمد لمساكن المدنيين ومبانٍ مدنية أخرى.

وفيما يتصل بعمليات التطهير التي نفذتها قوات الأمن الميانمارية في عامي 2016 و2017، والتي أجبرت نحو ثلاثة أرباع مليون شخص من الروهينغا على الفرار إلى بنغلاديش، أجرت الآلية العديد من المقابلات مع الشهود وعمليات الفرز، وأعدت عدداً من التقارير التحليلية السرية، بما في ذلك تقارير عن تحركات الوحدات العسكرية أثناء عمليات التطهير. وتبذل الآلية جهوداً لجمع المعلومات عن النزاع الحالي في ولاية راخين بين قوات الأمن الميانمارية وجيش أراكان والادعاءات الخطيرة المتعلقة بارتكاب جرائم ضد المدنيين من الروهينغا والراخين في بوثيداونغ وماونغداو والمناطق المحيطة بهما.

والهدف النهائي للآلية هو تمكين السلطات الوطنية والدولية من تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقاسمت الآلية مع جهات أخرى كمية من الأدلة والتحليلات أكبر بكثير من أي وقت مضى. وستُستخدم هذه الأدلة في ثلاثة تحقيقات وإجراءات قضائية جارية تتصل بجرائم مُرتكبة ضد الروهينغا تجريها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام الاتحادي رقم 9 في الأرجنتين. وقد أعدت الآلية حتى الآن أكثر من 260 حزمة من المواد الاستدلالية والنواتج التحليلية المتاحة للتقاسم مع السلطات المعنية، جرى بالفعل تقاسم 80 حزمة منها.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 4

ثانياً – التقدم المحرز في التحقيقات 4

ألف – التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا وتيسير إجراءات الدعاوى المتعلقة بها 5

باء – التحقيق في جرائم ما بعد الانقلاب 8

ثالثاً – التقدم المحرز في المجالات الأخرى لعمل الآلية 11

ألف – وضع مناهج ومنهجيات لجمع المعلومات والأدلة وتحليلها وإدارتها 11

باء – التكنولوجيا والبنية التحتية 13

جيم – الحوار مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والتوعية العامة 14

دال – حماية الشهود ودعمهم 15

هاء – أمن الموظفين، وأصول المعلومات، والعمليات 16

رابعاً – التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين 17

خامساً – التحديات المطروحة والمجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي 18

سادساً – الخلاصة 19

أولاً- مقدمة

1- يغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها آلية التحقيق المستقلة لميانمار خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024.

2- وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان الآلية، بموجب قراره 2/39، وأسند إليها ولاية جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، وإعداد ملفات لتيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ورحبت الجمعية العامة في قرارها 264/73 بإنشاء الآلية. وفي وقت لاحق، دعا المجلس بصورة محددة في قراره 26/43 الآلية إلى التعاون الوثيق وفي الوقت المناسب بشأن أي تحقيقات مستقبلية، بما في ذلك تلك التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

3- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتد النزاع في ميانمار بدرجة كبيرة. وفقد الجيش الميانماري أراضٍ في مناطق نائية لصالح منظمات عرقية مسلحة وقوات الدفاع الشعبي، معتمداً بشكل متزايد على القصف الجوي والمدفعي للمناطق المأهولة بالسكان، ما أدى إلى وقوع العديد من الإصابات والوفيات في صفوف السكان المدنيين. وأصيب وقُتل أشخاص من عرقيات وأديان مختلفة في منازلهم ومدارسهم وأماكن عبادتهم. وجرى إحراق قرى وتدمير مساكن. وجرى اعتقال الآلاف وقتلهم أو تعذيبهم في سياق الاحتجاز. وفي الأشهر الستة الماضية، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص قد أُجبروا على الفرار من منازلهم. وازداد عدد الجرائم الخطيرة المرتكبة في ميانمار وازدادت هذه الجرائم تعقيداً واتسع مداها الجغرافي على نطاق واسع. ولم يجر محاسبة أحد حتى الآن على هذه الجرائم، الأمر الذي لا يزال يعمق ثقافة الإفلات من العقاب في البلد. ويمكن أن تؤدي القيود الإضافية التي فرضها الجيش الميانماري مؤخراً على الوصول إلى الاتصالات الرقمية والاتصال بالإنترنت إلى جعل التفاعل مع العالم الخارجي وإمكانية الوصول إلى المعلومات أكثر صعوبة.

4- وفي هذا السياق، تعتقد الآلية أن الجهود التي تبذلها لجمع الأدلة التي يمكن استخدامها لمحاسبة الجناة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن الآلية تعمل في بيئة متزايدة التعقيد، بما في ذلك عدم إمكانية الوصول إلى ميانمار وأماكن أخرى يوجد فيها الشهود، فإنها حققت تقدماً مهماً خلال العام الماضي في تحقيقاتها المختلفة. وتواصل الآلية عن كثب رصد الوضع المتدهور فيما يتصل بالعدد المتزايد من الانتهاكات والحوادث المدعاة في جميع أنحاء ميانمار وجمع المعلومات والأدلة بغض النظر عن عرقية الجناة أو الضحايا أو انتماءاتهم. وقامت الآلية بجمع وتحليل مجموعة متنوعة من الأدلة التي تثبت ارتكاب جرائم دولية خطيرة في ميانمار، بما في ذلك أدلة تثبت المسؤولية الجنائية لأفراد محددين.

ثانياً- التقدم المحرز في التحقيقات

5- أجبرت عمليات التطهير التي نفذتها قوات الأمن الميانمارية في ولاية راخين في عام 2017 ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون شخص من الروهينغا على الفرار إلى بنغلاديش. ولا يزال جميعهم تقريباً في مخيمات اللاجئين اليوم، في انتظار الأوضاع التي تسمح بعودتهم إلى ميانمار. وفي حين أن محنة الروهينغا كانت بلا شك دافعاً رئيسياً لإنشاء الآلية، فإن مجلس حقوق الإنسان أدرك أن الروهينغا ليسوا هم المدنيين الوحيدين في ميانمار المستهدفين في النزاعات الداخلية الكثيرة في البلد، وأن التقدم في حل النزاعات وتحقيق العدالة يعتمد على كسر حلقة إفلات القادة العسكريين من العقاب التي ابتُلي بها البلد لفترة طويلة. وتبعاً لذلك، تغطي ولاية الآلية كامل أراضي ميانمار وتشمل أخطر الجرائم الدولية المرتكبة منذ عام 2011، بغض النظر عن عرقية الضحايا أو الجناة أو إثنيتهم أو ديانتهم أو انتمائهم.

6- ومنذ الانقلاب العسكري الذي وقع في شباط/فبراير 2021، استمر عدد الجرائم الدولية الخطيرة بميانمار في الازدياد من حيث الوتيرة والحجم. وتحدث هذه الجرائم في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الحدودية جميعها تقريباً وداخل مناطق الأراضي المنخفضة الوسطى. ويتسم الوصول إلى الضحايا في تلك المناطق بأنه صعب للغاية. بيد أن تطور الوضع السياسي/العسكري قد أتاح أيضاً فرصاً جديدة. فقد انشق عدد كبير من الضباط والجنود من القوات الأمنية، على الرغم من أن الحصول على معلوماتهم وحفظها بأمان قد طرحا تحديات إضافية.

7- وقامت الآلية، بغية زيادة كفاءة تحقيقاتها إلى أقصى حد ممكن، بتقسيم موظفي التحقيق التابعين لها إلى فريقين: فريق يركز على الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا (الجرائم التاريخية والجرائم الجارية على السواء)؛ وآخر يركّز على الجرائم المرتكبة ضد جميع الفئات الأخرى، والتي تشمل تقريباً جميع الجرائم المرتكبة منذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021. وهذان الخطان من عمليات التحقيق، أي الجرائم المرتَكبة ضد الروهينغا وأفعال العنف التي أعقبت الانقلاب، لهما خصائص متمايزة، بما في ذلك: الفترة الزمنية موضع التحقيق؛ وتاريخ وأسباب العنف؛ ومكان الشهود ومدى توافرهم؛ وسلطات التحقيق أو السلطات القضائية التي تقوم حالياً بالتحقيق أو الفصل في هذه الجرائم أو من المحتمل أن تقوم بذلك (كما هو مفصل أدناه، لا تتناول جميع الدعاوى الثلاث الجارية التي تدعمها الآلية حالياً سوى العنف ضد الروهينغا).

8- كما تواصل الآلية بنشاط رصد الوضع الجاري في جميع أنحاء ميانمار. ومع تدهور الوضع بدرجة كبيرة في ولاية راخين في الشهور الأخيرة، فتحت الآلية خطوط تحقيق جديدة في النزاع الحالي في ولاية راخين بين قوات الأمن الميانمارية وجيش أراكان والجرائم المدعاة ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الروهينغا. وخلال الأشهر القليلة الماضية، توجد مؤشرات قوية على ارتكاب جرائم دولية خطيرة في بوثيداونغ وماونغداو والمناطق المحيطة بهما ضد الروهينغا ومدنيين آخرين في ولاية راخين. كما تحقق الآلية في الادعاءات المتعلقة بالتجنيد القسري لشباب الروهينغا في الجماعات المسلحة.

ألف- التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا وتيسير إجراءات الدعاوى المتعلقة بها

9- فيما يتصل بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا، تشمل خطوط التحقيق ذات الأولوية التي تأخذ بها الآلية ما يلي: (أ) الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الروهينغا المتصلة بأفعال العنف التي وقعت في عام 2012، بما في ذلك النزوح الداخلي واحتجاز الروهينغا في مخيمات النازحين داخلياً بالقرب من سيتوي؛ و(ب) الجرائم المرتبطة بعمليات التطهير التي قامت بها القوات الأمنية الميانمارية في عامي 2016 و2017، والتي تشكل محور التحقيقات الجارية من جانب مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام الاتحادي رقم 9 في الأرجنتين، وكذلك الدعوى القضائية المنظورة في المحكمة الجنائية الدولية والتي تدعمها الآلية؛ و(ج) الجرائم الأحدث عهداً التي ارتُكبت في شمالي ولاية راخين، وخاصة منذ أيار/مايو 2024. وتتضمن الأدلة التي جمعتها الآلية حتى الآن كلاً من الأدلة القائمة على أساس الجريمة (إثبات أركان الجريمة الدولية) وأدلة الربط (الأدلة التي تميل إلى إقامة صلة بين أفعال أشخاص محددين وهذه الجرائم). فعلى سبيل المثال، تواصل الآلية جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتشار خطاب الكراهية ضد الروهينغا ونشره بشكل منسق ضدهم، والذي كان سمة مميزة للجرائم المرتكبة ضد الروهينغا، وذلك لتقييم المسؤولية الجنائية المحتملة.

جمع الأدلة

10- قامت الآلية بجمع وتحليل كمية كبيرة من الأدلة المتعلقة بعمليات التطهير لعامي 2016 و2017. وقد أجرى محققو الآلية العديد من الفحوص الشخصية والمقابلات مع الشهود في مخيمات اللاجئين وأماكن أخرى، وجمعوا أدلة وثائقية وغيرها من الأدلة وأجروا تحريات قائمة على المصادر المفتوحة المصدر باستخدام تقنيات متقدمة.

11- وواصلت الآلية دورتها المنتظمة المتمثلة في إيفاد بعثات التحقيق إلى الأماكن التي لجأ أو انتقل إليها الناجون من الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار. ووفقاً لأفضل الممارسات، أجرت الآلية المئات من عمليات الفرز الشخصي (مقابلات أولية) ومن المقابلات المفصَّلة مع الشهود من أفراد من مجتمع الروهينغا، ما أسفر عن إيجاد إفادات موقعة ذات قيمة جنائية مرتفعة. وبقيام الآلية بذلك، فإنها تفاعلت مع أفراد ينحدرون من مجموعة واسعة من الأماكن في جميع أنحاء شمالي ولاية راخين وأفراد من أعمار وخلفيات وأنواع اجتماعية مختلفة، ما يضمن التحقيق ليس فقط في الحوادث الأكثر شهرة و"الموثقة بدرجة مرتفعة"، بل أيضاً في الحوادث التي تقع في المناطق "غير الموثَّقة". وقد أعطت الآلية الأولوية في جميع تفاعلاتها مع الشهود لجمع المعلومات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتي تؤثر عليهم، نظراً إلى أن هذه الجرائم كثيراً ما لا يجري الإبلاغ عنها وتوثيقها بشكل كافٍ في التحقيقات الجنائية.

12- وقامت الآلية بتحديد أماكن مجتمعات الروهينغا في الشتات في العديد من البلدان وبالتواصل معها. وفي بعض الأماكن، وبالتنسيق مع السلطات الوطنية، أوفدت الآلية بعثات تحقيق إلى تلك الدول لإجراء مقابلات مفصلة مع الشهود. وترى الآلية أن التفاعل مع أفراد مجتمع الروهينغا في مجموعة من البلدان المختلفة التي لجأوا أو انتقلوا إليها هو أمر يضمن إشراك مجموعة أوسع من أفراد المجتمع المتضررين في تحقيقاتها ويزيد من عدد مجموعة الشهود الموجودين في أوضاع أمنية مستقرة والذين قد يكونون متاحين للإدلاء بشهاداتهم في الدعاوى القضائية.

13- وبالإضافة إلى التواصل مع الناجين من مجتمع الروهينغا، تواصل الآلية السعي إلى الحصول على معلومات إثبات من الأفراد الذين قد يمتلكون "معرفة داخلية" ذات صلة بارتكاب الجرائم ضد الروهينغا على أيدي قوات الأمن الميانمارية، بما في ذلك التسلسل القيادي داخل هذه القوات أو الجماعات المسلحة الأخرى. وتواصل الآلية أيضاً التواصل مع مجموعة واسعة من الشهود الذين قد يقدمون معلومات سياقية أو عامة أو معلومات أخرى تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغا. ويتراوح هؤلاء الشهود بين المهنيين الطبيين وغيرهم من أوائل المستجيبين الذين قدموا الرعاية الفورية إلى الناجين والضحايا من الروهينغا عندما فروا من ميانمار إلى الممثلين الدبلوماسيين ومسؤولي المنظمات الدولية الذين تعاملوا مع السلطات العسكرية والمدنية في ميانمار في وقت قريب من وقت حدوث عمليات التطهير في عامي 2016 و2017.

تحليل المواد وتقاسمها

14- تكرس الآلية، وفقاً لولايتها، موارد كبيرة لتحليل الأدلة للوفاء بولايتها المتمثلة في تيسير وتسريع عمليات المساءلة الجنائية في المحاكم الوطنية أو الدولية. ويتضمن مستودع الأدلة الخاص بالآلية قدراً هائلاً من المواد باللغة الميانمارية (البورمية). واسترشاداً بخطوط التحقيق ذات الأولوية التي نوقشت أعلاه، وكذلك باحتياجات ومتطلبات التحقيقات والدعاوى الجارية المتصلة بتلك الجرائم، أعدّت الآلية نواتج تحليلية متعمقة بشأن الجوانب البارزة من التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبينما يتسم عمل الآلية في معظمه بأنه لا يزال سرياً، حفاظاً على نزاهة التحقيقات وحمايةً لأمن الشهود والمصادر، أصدرت الآلية بشكل استثنائي اثنين من هذه التقارير للجمهور في آذار/مارس 2024. ويتعلق التقرير الأول بفشل السلطات الميانمارية في معالجة الادعاءات الواسعة الانتشار المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد السكان الروهينغا؛ بينما يُظهر التقرير الثاني كيف استخدم الجيش الميانماري شبكة سرية من الحسابات على فيسبوك لنشر خطاب الكراهية ضد الروهينغا قبل عمليات التطهير في عام 2017 وأثناءها.

15- وبالإضافة إلى ذلك، قامت الآلية بإعداد عدد من التقارير التحليلية السرية التي تركز على مسائل شتى ذات قيمة سياقية وإثباتية مرتفعة للتحقيقات والدعاوى الجارية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد

الروهينغا وتقاسمت هذه التقارير مع السلطات القضائية. وهذا يشمل تحليلات للأدلة التي جمعها فريقها المؤلف من المتخصصين والمحققين والمحللين الماليين والمعنيين بالمصادر المفتوحة. وتغطي هذه التحليلات قضايا مثل: تاريخ القوانين والتصريحات الرسمية الصادرة عن السلطات الميانمارية وأثر هذه القوانين والتصريحات على الحقوق الأساسية للسكان الروهينغا؛ وتحركات الوحدات العسكرية أثناء عمليات التطهير، كما جرى استقاؤها من تدوينات السلطات الميانمارية على وسائل التواصل الاجتماعي؛ والممارسات والسياسات المتعلقة بإعادة التوطين التي يُقصد بها اجتذاب هجرة الأشخاص من غير الروهينغا إلى ولاية راخين؛ وكميات ونوعيات الأسلحة التي كانت بحوزة "جيش إنقاذ روهينغا أراكان" وقت عمليات التطهير. وتواصل الآلية إعداد تقارير تحليلية إضافية بشأن الأولويات المواضيعية الأخرى، بما في ذلك التقارير المتعلقة بفقدان ومصادرة ممتلكات الروهينغا قبل عمليات التطهير وأثناءها وبعدها، وبالأفراد و/أو الهياكل المؤسسية التي يحتمل أن تكون قد تورطت في تقديم المساعدة المادية إلى قوات الأمن الميانمارية أثناء عمليات التطهير. وبالإضافة إلى التحليل الذي أُجري بالفعل فيما يتعلق بمنصة فيسبوك، تواصل الآلية فحص الدور الذي مارسه خطاب الكراهية طوال الفترة الزمنية لتحقيقات الآلية، بما في ذلك نشر هذا الخطاب عن طريق أشكال أخرى من وسائل التواصل الاجتماعي والمواد المطبوعة والخطب. وتسعى تحقيقات الآلية أيضاً إلى تحديد التطورات السياسية والتاريخية والسياقية الأوسع نطاقاً التي أدت إلى الاضطهاد المنهجي للروهينغا على مر الزمن.

16- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقاسمت الآلية حجماً غير مسبوق من الأدلة والتحليلات مع ثلاث عمليات تحقيق ودعاوى قضائية جارية، اثنتان منها تحقيقات جنائية تركز على المسؤولية الفردية لمقترفي الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا. أما التحقيق الأول فيجريه مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وأما التحقيق الجنائي الثاني فيجريه مكتب المدعي العام الاتحادي رقم 9 في الأرجنتين. والدعوى الثالثة هي *قضية غامبيا ضد ميانمار* المعروضة على محكمة العدل الدولية، والتي تتعلق بمسؤولية الدول بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتعمل الآلية بصورة استباقية على تحديد المعلومات والأدلة التي يمكن أن تكون ذات صلة بهذه التحقيقات والدعاوى، كما أنها تستجيب لطلبات محددة من هذه السلطات للحصول على معلومات أو تحليلات محددة. وقد أعربت السلطات عن تقديرها البالغ للأدلة والتحليلات التي قدمتها الآلية.

17- ويتسم الدعم الحالي الذي تقدمه الآلية من أجل الدعاوى المذكورة أعلاه بطابع حساس من حيث الوقت. فالدعوى المعروضة على محكمة العدل الدولية قد بلغت ختام مرحلة المذكرات الخطية، ومن المتوقع أن تبدأ في عام 2025 جلسات الاستماع الشفوية بشأن الأسس الموضوعية. كما أن التحقيقات المضطلع بها في الأرجنتين وفي المحكمة الجنائية الدولية نشطة ومتقدمة على حد سواء.

18- وكمبدأ أساسي، لا تتقاسم الآلية مع السلطات القضائية المعنية المحددة المواد إلا عندما يوافق الأفراد أو الكيانات على تقاسم المواد الخاصة بهم معها. وبالإضافة إلى ذلك، تُجري الآلية مراجعة إضافية خاصة بها لهذه المواد لضمان ألا يُلحق التقاسم الضرر بسلامة أي أشخاص جرى تحديدهم أو بحقوقهم المتعلقة بالخصوصية. وبالنظر إلى أن الولايات القضائية الثلاث التي تتقاسم معها الآلية حالياً يوجد لدى كل منها قواعدها وإجراءاتها المتميزة فيما يتعلق بمقبولية الأدلة وحماية الشهود وخصوصيتهم، تُجري الآلية تحليلاً للموافقة المستنيرة بخصوص جميع المواد التي تتقاسمها. وهذا يتطلب تفاعلاً منتظماً ومستمراً مع شهود الآلية ومصادرها. وتنسق الآلية أيضاً بشكل وثيق مع الولايات القضائية المعنية لتيسير تقديم الشهود لشهاداتهم بشكل مباشر في الإجراءات و"إزالة أسباب النزاع" بين الشهود لضمان عدم الاتصال بالأفراد ذوي الوضع الحساس والهش أو ألا يُطلب منهم أن يجري استجوابهم مرة أخرى من جانب مؤسسات عدالة متعددة.

باء- التحقيق في جرائم ما بعد الانقلاب

19- أما مجال التحقيق الآخر ذو الأولوية لدى الآلية فيتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الجماعات الأخرى في ميانمار منذ عام 2011، والتي ازدادت وحشيتها وشدتها في أعقاب الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021. وقد قامت الآلية، كما هو موضح في تقاريرها السنوية السابقة، بجمع كميات كبيرة من الأدلة والمعلومات الموثوقة التي تشير إلى ارتكاب جرائم حرب فيما يتصل بالنزاع المسلح وجرائم ضد الإنسانية كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين. وهذا النمط آخذ في التصاعد والانتشار في جميع أنحاء البلد، وما فتئت الآلية تجمع تقارير موثوقة عن الفظائع الوحشية التي تُرتكب بمعدل ينذر بالخطر. وفي هذا السياق، سعت الآلية إلى إعطاء الأولوية لتحقيقاتها في الحوادث الجديدة وفقاً لسياستها المتعلقة بتحديد أولويات القضايا، مع مواصلة التحقيق في الجرائم التي ربما تكون قد ارتُكبت قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

الجرائم المتصلة بقمع أشكال المعارضة في أعقاب الانقلاب العسكري

20- أحرزت الآلية تقدماً مهماً في جمع وتحليل المعلومات المتصلة بما يلي: (أ) القمع العنيف للاحتجاجات أثناء الفترة التي تلت شباط/فبراير 2021؛ و(ب) التعذيب والتجاوزات الأخرى المرتكبة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس؛ و(ج) السجن غير القانوني لمن يُتصوَّر أنهم معارضون للنظام العسكري، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة بشكل واضح.

21- وفيما يتصل بالقمع العنيف للاحتجاجات، تراكم لدى الآلية قدر كبير من الأدلة يشير إلى أن قوات الأمن قد استخدمت القوة غير المتناسبة ضد المدنيين المحتجين على الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021. ولم تكن قوات الأمن تتألف من الشرطة فقط بل أيضاً من قوات عسكرية، ترتدي أحياناً زي الشرطة. واستخدمت هذه القوات القوة المميتة أو شبه المميتة لقمع الاحتجاجات في ظروف لم يكن لها ما يبررها، ما تسبب في مقتل مدنيين وإحداث إصابات بدنية خطيرة. وقد حصلت الآلية على أدلة موثوقة على استخدام قوات الأمن للذخيرة الحية ضد المتظاهرين في يانغون، وماندالاي، وباغو، وتانينثاري، وكاتشين، وماغواي. وكثيراً ما كانت قوات الأمن تتخذ تدابير لمنع أو تأخير حصول الأشخاص المصابين على المساعدة الطبية. وفضلاً عن ذلك، جمعت الآلية معلومات موثوقة تفيد بأن قوات الأمن سعت إلى إخفاء سبب وفاة المتظاهرين، بما في ذلك تزوير تقارير التشريح واستخدام وسائل أخرى لتقديم معلومات كاذبة إلى أفراد أسر القتلى.

22- وقد جمعت الآلية أدلة وفيرة على التعذيب المنهجي للأفراد أثناء الاحتجاز، وخاصة في مرافق الاحتجاز العسكرية. وشملت وسائل التعذيب: الضرب بعصي الخيزران؛ وإحداث صدمات كهربائية؛ وانتزاع الأظافر بالكماشة؛ وحرق الجلد بولاعة سجائر؛ والحرمان من النوم والبقاء فترات طويلة في أوضاع مجهدة؛ وكسب البنزين على المحتجزين وإشعال النار فيهم؛ والإيهام بالغرق؛ والخنق بأكياس بلاستيكية أو بمواد أخرى؛ وكسر الأصابع؛ وإجبار المحتجزين على توجيه اللكمات بعضهم لبعض أو على مشاهدة ارتكاب العنف ضد محتجزين آخرين. كما تلقت الآلية معلومات موثوقة تفيد بمقتل بعض الأفراد أثناء الاحتجاز. وكان المحتجزون يُحتجزون في أوضاع غير إنسانية، ويُحرمون من الطعام والماء، وكثيراً ما كانوا لا يتلقون الرعاية الطبية بعد إساءة معاملتهم. وكثيراً ما كان الاعتداء البدني على المحتجزين مصحوباً بإيذاء نفسي شديد، بما في ذلك توجيه تهديدات بالقتل أو التهديد بالعنف الخطير، بما في ذلك الاغتصاب، ضد المحتجزين أو أفراد أسرهم.

23- وجمعت الآلية أيضاً أدلة موثوقة عن الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس المرتكبة أثناء الاحتجاز ضد كلا الجنسين، بمَن في ذلك الأطفال دون سن 18 عاماً، وهو ما يشمل: الاغتصاب (الاغتصاب الجماعي والاغتصاب المتعدد)، عن طريق إدخال أدوات في فتحة الشرج والفتحة التناسلية؛ وحرق الأعضاء التناسلية بالسجائر؛ وإيقاع إصابات بالأعضاء التناسلية؛ واللمس الجنسي؛ والإجبار على التعري الكامل أو الجزئي؛ والتفتيش الجسدي الاستباحي المصحوب بالإذلال الجنسي؛ واستخدام إهانات جنسية أو معادية للنساء أو معادية للمثليين؛ وتوجيه التهديدات بالعنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس أو على التوجه الجنسي.

24- وقد وجدت الآلية أن التعذيب البدني والنفسي كان يُستخدم في كثير من الأحيان لحمل المحتجَزين على تقديم معلومات أو اعترافات مدعاة أو لتأكيد أقوال لهم لم يُسمح لهم حتى بقراءتها. وكان يجري بعدئذ الاعتماد على هذه الإفادات في الدعاوى القضائية اللاحقة بغية إدانة المحتجَزين. أما محاولات المحامين أو المتهمين للاعتراض على الاعتماد على مثل هذه "الاعترافات" على أساس أنها انتُزعت تحت التعذيب، فقد دأب القضاة على رفضها بإجراءات موجزة أو حتى على عدم النظر فيها. وكان من بين المقبوض عليهم متظاهرون وسياسيون وصحفيون ونشطاء سياسيون وموظفو خدمة مدنية مشاركون في إضرابات وأشخاص مرتبطون بحركة العصيان المدني أو مشتبه في وجود أي انتماء لهم لجماعات مسلحة معارضة للنظام العسكري أو في مشاركتهم فيها، الأمر الذي يشير إلى أن السلطات كانت تهدف إلى إدانة معارضي النظام العسكري.

25- خلاصة القول هي أن الآلية تمتلك أدلة كبيرة على أن مجموعة متنوعة من الجرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت فيما يتصل بقمع المعارضة بعد الانقلاب، بما في ذلك: التعذيب؛ والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى؛ والاضطهاد القائم على أسباب متقاطعة، بما في ذلك نوع الجنس والتوجه الجنسي والانتماء السياسي المتصور والدين والعرق؛ والاختفاء القسري؛ والسَّجن؛ وارتكاب القتل وغيره من الأفعال اللاإنسانية.

الجرائم المرتكبة فيما يتصل بالنزاع المسلح الجاري

26- تواصل الآلية جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بالجرائم المتصلة بشتى النزاعات المسلحة الجارية في جميع أنحاء ميانمار، بما في ذلك في إقليمي ساغاينغ وماغواي وفي ولايات شان وتشين وكاتشين وكايا وكايين وشمالي ولاية راخين. والتحقيقات في الحوادث السابقة والجديدة تشمل بصورة خاصة ما يلي: (أ) الهجمات بالمدفعية والهجمات الجوية العشوائية أو المتعمدة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية؛ و(ب) عمليات قتل المدنيين أو المقاتلين المحتجزين أثناء العمليات؛ و(ج) الحرق المتعمد لمساكن المدنيين ولغيرها من المباني المدنية. وقد جمعت الآلية أدلة على استمرار الاستخدام المتكرر للقنابل جو - أرض، ما تسبب في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين دون وجود أي هدف عسكري واضح بالقرب من أماكن إلقائها. وشملت أهداف هذه الهجمات مخيمات النازحين داخلياً والمدارس والمباني الدينية والمرافق الصحية. كما اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار أفعال التشويه البدني المرتكَبة ضد الضحايا الذين قتلوا أثناء الاحتجاز، مثل قطع الرؤوس وعرض الجثث المشوهة والممثَّل بها جنسياً. وقد تلقت الآلية معلومات موثوقة تفيد بأن أفعال التشويه هذه قد ارتكبها جنود يرتدون ملابس مدنية أو عسكرية و/أو ميليشيات تابعة للجيش.

27- وتلقت الآلية أيضاً أدلة موثوقة على ارتكاب حالات اغتصاب وأشكال أخرى من الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس ضد المدنيين فيما يتصل بالنزاع المسلح. وقد تعرض المدنيون من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين للاختطاف والاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب باستخدام أدوات، والاغتصاب الجماعي، والاغتصاب الذي أدى إلى القتل أو تلاه القتل، ومحاولة الاغتصاب، والتعذيب الجنسي، والتشويه

الجنسي، والاعتداء الجنسي عند نقاط التفتيش العسكرية، والإجبار على التعري الكامل أو الجزئي، والاستعباد الجنسي. وتشير الأدلة التي جمعتها الآلية إلى أن الجرائم قد ارتُكبت بقصد معاقبة السكان المدنيين وبث الرعب في نفوسهم، وأن الضحايا كثيراً ما كانوا يُستهدفون على أساس سبب أو أكثر من أسباب التمييز، بما في ذلك نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي المتصوَّر أو الهوية الجنسية.

28- وتواصل الآلية فحص المعلومات التي تشير إلى أن شتى الجهات الفاعلة المسلحة قد قامت بتجنيد أطفال دون سن الخامسة عشرة أو تعبئتهم أو استخدامهم كمشاركين في الأعمال العدائية. وفي حين أن الأطفال من جميع الأعمار يتعرضون لنفس الجرائم الدولية التي يتعرض لها البالغون، فإنهم يتحملون آثاراً فريدة من نوعها لتلك الجرائم، وخاصة الإعاقة الدائمة لممارسة حقوقهم في التعليم والرعاية الصحية والحياة الأسرية التي تنشأ دائماً تقريباً عن التهجير القسري وغيره من هذه الجرائم.

29- وقد كانت كثرة المعلومات المتاحة على نطاق واسع مقلقة بما فيه الكفاية لتنبيه القادة العسكريين في ميانمار إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع الجرائم المرتبطة بالنزاع والمعاقبة عليها. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة الموجهة إلى الجيش الميانماري من أجل الحصول على معلومات، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بأي تحقيقات أو تدابير تأديبية جرى اتخاذها فيما يتصل بالجرائم المشتبه بها، لم تتلق الآلية معلومات تفيد بالتحقيق مع أي مسؤول عسكري أو مدني عن هذه الجرائم الخطيرة، ناهيك عن مقاضاته. ومن واجب القادة العسكريين بموجب القانون الدولي القيام بمنع أو قمع جرائم الحرب التي يرتكبها مَن هم تحت إمرتهم. ذلك أن الفشل المنهجي في القيام بذلك قد لا يؤدي فقط إلى نشوء مسؤولية الرؤساء، بل قد يشير أيضاً إلى أن الجرائم كانت مقصودة من جانب شاغلي مواقع القيادة في أعلى المستويات العسكرية.

30- وفي حين أن الجانب الأعظم من المعلومات التي جمعتها الآلية يتعلق بجرائم ارتكبتها قوات الأمن الميانمارية أو ميليشيات تابعة لها، فإن الآلية تلقت أيضاً معلومات موثوقة بشأن جرائم ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة التي تقاتل ضد الجيش. وتواصل الآلية بصورة خاصة جمع المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، وكذلك الإعدام بإجراءات موجزة وأحياناً الإعدام الوحشي للمدنيين المشتبه في كونهم مخبرين أو متعاونين مع الجيش. وتلقت الآلية أيضاً تقارير عن عنف جنسي أثناء الاحتجاز من جانب الجماعات المسلحة، بما في ذلك الاغتصاب. وتدرك الآلية أن حكومة الوحدة الوطنية قد أعلنت عن إجراء تحقيقات في بعض هذه الجرائم، وأن بعض الجماعات المسلحة قد أعلنت على الملأ أنها تعتبر نفسها ملزمة بالقانون الدولي الإنساني. وستواصل الآلية تقييم خطورة ونطاق الجرائم المرتكبة وفقاً لسياستها المتعلقة بتحديد أولويات القضايا.

تقاسم المعلومات المحتمل مع ولايات قضائية في المستقبل

31- بينما تقوم الآلية حالياً بتقاسم المعلومات مع ثلاث ولايات قضائية فيما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة ضد الروهينغا، لا توجد في الوقت الحالي أي تحقيقات أو دعاوى وطنية أو دولية تتعلق بالجرائم المرتكبة منذ الانقلاب العسكري. وحتى الآن، جرى تقديم العديد من الشكاوى المتعلقة بجرائم ما بعد الانقلاب على أساس الولاية القضائية العالمية، بما في ذلك في ألمانيا والفلبين وتركيا. وفي أيلول/سبتمبر 2023، رفض المدعي العام الاتحادي في ألمانيا التحقيق في شكوى تتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ميانمار قدمتها إحدى منظمات حقوق الإنسان. ولم تعلن السلطات في الولايتين القضائيتين الأخريين اللتين جرى تقديم الشكاوى فيهما عن أي رد فعل حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت دائرة شرطة العاصمة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحقيقات منظمة في كل حالة من الحالات التي تحقق فيها المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الترحيل القسري للروهينغا من ميانمار إلى بنغلاديش. وجرى إبلاغ الآلية بأن ذلك قد يشمل تحديد الشهود المحتملين وفحص الجرائم المدعاة.

32- وعلى الرغم من عدم وجود تحقيقات أو دعاوى قضائية فيما يتصل بجرائم ما بعد الانقلاب، فإن الآلية تعد ملفات ونواتج تحليلية بشأن "العناصر الاستهلالية" للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وستُتاح هذه الملفات والنواتج للولايات القضائية التي فتحت أو تنظر في فتح تحقيقات فيما يتصل بالجرائم المرتكبة على أراضي ميانمار. وعلى وجه التحديد، تستخدم الآلية أدلة الجرائم المختلفة من أجل: (أ) تدعيم الملفات المتعلقة بحوادث وأماكن محددة بالأدلة؛ و(ب) وضع تحليل شامل يُبرهن على حدوث "هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين"، وهو عتبة إثبات وقوع جرائم ضد الإنسانية؛ و(ج) إعداد منتج تحليلي يُبرهن على شدة النزاعات المسلحة ومستوى تنظيم أطراف تلك النزاعات في ميانمار، وهو أمر ذو صلة بأي تحديد لما إذا كانت الجرائم قد وقعت في سياق نزاع مسلح وهو أمر مطلوب لإثبات ارتكاب جرائم حرب.

ثالثاً- التقدم المحرز في المجالات الأخرى لعمل الآلية

ألف- وضع مناهج ومنهجيات لجمع المعلومات والأدلة وتحليلها وإدارتها

33- على الرغم من مواجهة كثير من التحديات بسبب الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى مسارح الجريمة والصعوبات في الاتصال بالشهود، نجحت الآلية في جمع مقادير كبيرة من المعلومات والأدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثَّل نهجها في الجمع بين تقنيات التحقيق التقليدية وتكنولوجيات التحقيق الحديثة. وجمعت الآلية كثيراً من الأنواع المختلفة للأدلة، بدءاً من الإفادات التفصيلية الموقَّع عليها من أفراد لديهم معرفة مباشرة ذات صلة بالجرائم الخطيرة، إلى جمع المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المستمدة من المصادر المفتوحة والمعلومات المالية والتحقق منها وتحليلها. وللتمكين من البحث في المقادير الهائلة من البيانات التي جرى جمعها ومن تحليلها والاستفادة منها، قامت الآلية بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيات المعقدة والمتطورة المتعلقة بإدارة المعلومات. وتسعى الآلية في جميع جهود جمع المعلومات التي تبذلها إلى ضمان أن يكون النهج الذي يركز على الناجين/الضحايا ويراعي الاعتبارات الجنسانية والصدمات النفسية هو الأساس الذي تقوم عليه منهجياتها وعملياتها ونظمها، وخاصة في تفاعلاتها مع الشهود والمصادر ومقدمي المعلومات.

34- ووفقاً لمبادئ الحيادية والسرية والموافقة المستنيرة، تطبق الآلية نهجاً متعدد الأوجه في جمع الأدلة يركّز على المعلومات والأدلة المتعلقة بالحالات والحوادث ذات الأولوية، والمعلومات السياقية والعامة ذات الصلة بميانمار، والمعلومات المتعلقة بأفراد وجماعات وهياكل محددة يُشتبه في ارتكابها جرائم. وتسعى الآلية، وفقاً لاختصاصاتها، إلى الحصول على معلومات الإدانة والتبرئة على السواء من جميع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة المحتملة المرتكبة في ميانمار.

35- وباتباع الآلية نهجها المستهدف بشأن طلب وتلقي المعلومات والأدلة، فإنها جمعت وعالجت من أجل التقاسم المحتمل ما يقرب من 28 مليون عنصر من عناصر المعلومات والأدلة. وجرى جمع معظم المواد عن طريق توجيه طلبات رسمية للحصول على المعلومات. وحتى الآن، قدمت الآلية ما يقرب من 200 طلب رسمي إلى مجموعة متنوعة من الكيانات والأفراد، ما أسفر عن جمع مجموعة واسعة ومتنوعة من المعلومات والأدلة المتصلة بتحقيقاتها الجارية. وتشمل هذه المعلومات والأدلة وثائق، وصور فوتوغرافية، ومقاطع فيديو، ومواد صوتية، ووثائق، وصور جغرافية مكانية، وأدلة طب شرعي، وإفادات شهود، وتدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي، ومواد أخرى من مصادر مفتوحة. وقامت الآلية، منذ بدء عملها، بجمع المعلومات والأدلة من أكثر من 900 مصدر ومقدم معلومات، بما في ذلك من 320 مصدراً ومقدم معلومات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري جمع الجانب الأعظم من المعلومات والأدلة من الضحايا والأفراد وممثلي منظمات المجتمع المدني الذين يتصدرون الصفوف في الجهود

المبذولة لجمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار، معرضين أنفسهم لخطر كبير في هذا الصدد. وتشتمل المصادر الأخرى للمعلومات والأدلة على السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والكيانات التجارية.

36- وتولي الآلية أهمية كبيرة لجمع شهادات الشهود المباشرة ذات القيمة العالية التي لا بد منها لبناء القضايا الجنائية. ولتحقيق هذه الغاية، واصلت الآلية التفاعل مع عدد متزايد من الضحايا والأفراد الذين شهدوا ارتكاب جرائم خطيرة أو التخطيط لها أو إصدار الأوامر بارتكابها، ما أسفر عن جمع أكثر من 400 إفادة شهود ومذكرة فحص حتى الآن. وبالإضافة إلى الإفادات وملاحظات الفرز، أعدت الآلية أكثر من 400 مذكرة تحقيق توثق المعلومات التي جرى جمعها من مصادر ومسارات مختلفة. وعلى وجه الخصوص، مكّنت بعثات التحقيق الموفدة إلى دول مختلفة من إجراء مقابلات شخصية وجمع معلومات أخرى قيّمة وإثباتية. وتنوه الآلية مع التقدير بالدعم المقدم من السلطات الوطنية المعنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى أنشطة التحقيق التي تضطلع بها الآلية.

37- كما استرشدت منهجية وعمليات الآلية بشأن جمع إفادات الشهود بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي جرى تحديدها عن طريق تقييم داخلي أجري في عام 2023. وأكدت نتائج التقييم فعالية وأهمية أخذ إفادات الشهود الموقعة ذات القيمة الإثباتية العالية وما تنطوي عليه من أكبر مقبولية ممكنة في المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والدولية. وتمكنت الآلية أيضاً، عن طريق هذا التقييم، من تحديد المجالات التي يمكن تحقيق كفاءات وتحسينات فيها، بما في ذلك أهمية استخدام تقنيات إجراء المقابلات على نحو أكثر استنارة من الناحية الثقافية وتركيز المقابلات على العناصر الأساسية للجرائم وعلى أدلة إثبات هوية الجناة المشتبه بهم ومسؤوليتهم.

38- وتعمل الآلية باستمرار على الاستفادة من أحدث تكنولوجيات إدارة المعلومات لضمان إمكانية الوصول إلى الأدلة التي جُمعت وإمكانية البحث فيها وحفظ المواد بطريقة تسمح باستخدامها في الدعاوى القانونية في المستقبل. وتمكّن هذه الأدوات الآلية من زيادة مقدار المعلومات والأدلة المتاحة للتقاسم مع السلطات والكيانات الدولية والوطنية ذات الصلة. وقد أعدت الآلية حتى الآن أكثر من 260 حزمة مصحوبة بمعلومات وتحليلات داعمة متاحة للتقاسم مع السلطات المعنية، منها 80 حزمة تضم أكثر من مليون عنصر من عناصر المعلومات جرى تقاسمها بالفعل مع هذه السلطات.

لغة محتويات مستودع الآلية وترجمة هذه المحتويات

39- يضفي التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة المرتكَبة في بلد يضم تنوعاً كبيراً من المجموعات العرقية واللغوية مثل ميانمار طبقة إضافية من التعقيد على مهام الآلية المتعلقة بالجمع والتحليل. ومعظم المواد التي جمعتها الآلية هي باللغة الميانمارية (البورمية) ولغات أخرى مستخدمة في ميانمار، وهي مكتوبة بخطوط مختلفة مستخدمة في ميانمار وبأنماط ملفات مختلفة. وبالمثل، فإن أغلبية شهود الآلية ومصادرها وغيرهم من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني لا يتحدثون إلا باللغة الميانمارية (البورمية) أو الروهينغية أو بلغات أخرى مستخدمة في ميانمار. ونتيجة لذلك، تحتاج الآلية إلى قدرات لغوية دقيقة مناسبة التوقيت في مجالي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية من أجل الاضطلاع بأنشطتها في مجالي الجمع والتحليل، وكذلك من أجل التفاعل والتواصل بشكل منتظم وهادف مع مجموعتها واسعة من المستفيدين وأصحاب المصلحة.

40- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الآلية خطوات ملموسة لمواصلة تعزيز قدراتها اللغوية وقدراتها في مجال الدعم، بخصوص الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية على السواء. وتُجري الآلية باستمرار تقييماً لاحتياجاتها اللغوية الداخلية لتحديد أنواع وأدوات الدعم اللغوي المطلوبة وتحديد الخطوات

اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. وشملت هذه الخطوات توظيف مهنيين لغويين إضافيين وتدريبهم تدريباً متخصصاً، الأمر الذي وضح أنه فعال بشكل خاص في زيادة التواصل المباشر مع الشهود ومقدمي المعلومات والجهات صاحبة المصلحة من المجتمع المدني. وأطلقت الآلية أيضاً نظاماً رقمياً لطلبات الترجمة من أجل إدارة وترتيب أولويات ترجمة المواد التي جرى جمعها، ما يزيد من تيسير مراجعة هذه المواد وتقييمها واستخدامها في التحقيقات الجارية. وتستكشف الآلية أيضاً استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لاستحداث نظام ترجمة آلية قادر على إنتاج ترجمات دقيقة لأحجام كبيرة من المواد من اللغة الميانمارية (البورمية) إلى اللغة الإنكليزية.

باء - التكنولوجيا والبنية التحتية

41- مع استمرار تطور مشهد المعلومات الرقمية ونمو مجموعة المواد الرقمية للآلية، واصلت الآلية تحسين التكنولوجيات القائمة حالياً ودمج حلول جديدة لتحسين عملية تلقي وحفظ وتحليل مواد مستودع الأدلة الخاص بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية تطوير تكنولوجيتها وبنيتها التحتية الأساسية والمتخصصة بغية التمكين من جمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها بطريقة يسهل الوصول إليها والبحث فيها وتأمينها.

42- وفي هذا الصدد، تقوم الآلية بنشر الأتمتة للتمكين من زيادة كفاءة عمليات سير العمل الداخلية. وقد مكّنت الأتمتة الآلية من إنتاج حزم التقاسم بشكل أكثر كفاءة، بما يتماشى مع الوتيرة السريعة لطلبات الحصول على المعلومات والأدلة من جانب السلطات المختصة. ولضمان سلامة الأدلة التي يجري تقاسمها وأمن المعلومات، تحمل كل صفحة رقماً فريداً يميّز الوثيقة التي يجري تقاسمها مع السلطة المحددة. كما أسفرت الأتمتة المعزَّزة في تكنولوجيات المعلومات عن تحقيق كفاءات في مجالات أخرى، بما في ذلك تجهيز المواد المجموعة، والذي جرى تقليص مدته من أيام إلى ساعات، وهو ما يشمل استخراج وحفظ البيانات من المواد المنشورة على مجموعة متنوعة من وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات التواصل وتبادل الرسائل.

43- وفي إطار التحضير لتطوير قدرة الترجمة الآلية من اللغة الميانمارية (البورمية) إلى اللغة الإنكليزية، ابتكرت الآلية أداة لتوحيد مجموعات الأحرف المستخدمة في المواد الرقمية في كامل أجزاء نظام إدارة الأدلة والمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، حسّنت الآلية قدراتها في مجال التعرف الضوئي على الحروف عن طريق نشر منصة متطورة للتعرف الضوئي على الحروف من أجل استخراج النصوص من مواد الأدلة التي لا تحتوي عادةً على نصوص يمكن استخراجها. وستُسهم هذه الأدوات في نهاية المطاف في تحسين الترجمات الآلية.

44- وفي الوقت نفسه، واصلت الآلية تطوير تكنولوجيا الرؤية الحاسوبية من أجل تحليل الصور ومقاطع الفيديو التي جمعتها. وستمكّن هذه التكنولوجيا الآلية من إلغاء التكرارات في مواد الكم الهائل من الصور ومقاطع الفيديو التي جمعتها ومن تجميعها واسترجاعها وتحليلها، بما في ذلك القدرة على اكتشاف المشاهد والأشياء (مثل القرى أو الأسلحة) وتجميع الصور المتماثلة لتسهيل عملية التحليل. وبمجرد تطوير هذه التكنولوجيا بالكامل، فإنها ستمكّن الآلية من إجراء المزيد من التحليلات المتقدمة وتقاسم المعلومات.

45- كما استرشدت سياسات وإجراءات الآلية المتعلقة بنظم المعلومات وإدارة المعلومات بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي جرى تحديدها عن طريق تقييم داخلي أجري في عام 2023. وتماشياً مع نتائج التقييم، اتخذت الآلية خطوات لتحديث إطارها لحوكمة المعلومات والتكنولوجيا وللسياسات لكي يتناسب على نحو أفضل مع متطلباتها وعملياتها في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وإدراكاً

للبيئة التقنية واستخدامات التكنولوجيا المتغيرتين باستمرار، فإن الإطار المحسّن سيستجيب بشكل أفضل لنظم التكنولوجيا الآخذة في التحسّن والتطوّر، وسيتواءم بصورة أفضل مع احتياجات الآلية فيما يتصل بالأمن والسلامة السيبرانيين وسيحسّن الامتثال من جانب موظفي الآلية. ويشمل الإطار المحسّن برنامجاً معززاً لحوكمة المعلومات لجميع المواد غير المتعلقة بالأدلة ونظاماً محسّناً لتوسيم الأدلة المادية وإدارتها، وحملات إعلامية منتظمة لإبقاء جميع الموظفين على علم بالابتكارات التقنية وآثارها المحتملة على عمل الآلية.

جيم- الحوار مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والتوعية العامة

46- تضطلع الآلية بالتواصل والحوار على نطاق واسع مع عدد كبير من أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن طريق تواصلها مع الجمهور. وتهدف جهود الآلية إلى زيادة فهم الولاية المعقدة للآلية وبناء الثقة فيما بين مَن لديهم مصلحة في عملها. وتستخدم الآلية مجموعة من قنوات وأدوات الاتصال لمساعدة أصحاب المصلحة على أن يفهموا على نحو أفضل ما يمكنها وما لا يمكنها فعله، ولشرح أساليب عملها وزيادة الدعم والتعاون من أجل تحقيقاتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الآلية على تحسين تأثير موقعها الشبكي، وصفحتها على فيسبوك، ومواد التواصل الإعلامي، ومواد التوعية، والفعاليات العامة والمغلقة، وجلسات الإحاطة الإعلامية.

47- والتواصل الثنائي الاتجاه هو أمر حيوي للآلية لضمان فهم عملها والاستجابة للتعليقات الواردة من أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، أجرت الآلية حوارها الشخصي الثاني للمجتمع المدني مع ممثلي 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني من مختلف المجتمعات المحلية تعمل في مجال القضايا المتصلة بالمساءلة والعدالة في ميانمار. وتزوّد منظمات المجتمع المدني الآلية بمعلومات ووثائق قيّمة وبإمكانية الوصول إلى الشهود وخيوط يُستهدَى بها في تحقيقاتها. وإحدى أولويات الآلية هي تعميق تفاعلها مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل زيادة الفهم المتبادل وتسهيل فهم الآلية لجوانب الواقع والتحديات التي تواجهها هذه المنظمات في سياق عملها.

48- وعلى مدى ثلاثة أيام من المناقشات الصريحة والمفتوحة، عرض موظفو الآلية المعلومات المتعلقة بولايتها وحدودها وإجراءاتها وأولويات التحقيق لديها، فضلاً عن كيفية استخدام المعلومات التي تتقاسمها معها منظمات المجتمع المدني في تحقيقات الآلية. وعرض المشاركون من المجتمع المدني التحديات والإحباطات التي تواجههم وسلطوا الضوء على بعض الصعوبات التي يواجهونها في عملهم وكيف يؤثر ذلك على تفاعلهم مع الآلية. وعرضت منظمات كثيرة أوجه قلقها بخصوص الاحتياجات الأمنية والنفسية – الاجتماعية، وانقطاع الإنترنت، ومشاكل التمويل، والإرهاق. وقدمت المنظمات اقتراحات قيّمة بشأن كيفية تحسين تعاونها مع الآلية، التي تنظر في كيفية تعديل أساليب عملها استجابة لذلك. وقبل الحوار، أشار 57 في المائة من المشاركين إلى أن لديهم فهماً جيداً للآلية وولايتها. وارتفعت هذه النسبة إلى 100 في المائة بنهاية الفعالية. وتضاعف تقريباً عدد ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين أبدوا اهتماماً بالتعاون مع الآلية بعد مشاركتهم في الحوار.

49- وبالإضافة إلى الحوار، تفاعلت الآلية مع مجموعة من أصحاب المصلحة المهتمين بتحقيق العدالة بشأن الجرائم المرتكبة في ميانمار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل ذلك المشاركة في نحو 40 فعالية عامة ومغلقة وكذلك في جلسات إحاطة عن بعد وحضورية، تضمَّن معظمها عمليات تواصل مع الناجين ومجموعات المجتمع المدني ومقدمي المعلومات. وبالنظر إلى أن الأمن يشكل مصدر قلق بالغ للآلية، اتُخذت مجموعة من التدابير لتقديم الإحاطات الافتراضية بغية تمكين المشاركين الموجودين في ميانمار وأماكن أخرى من المشاركة بأكبر قدر ممكن من الأمان.

50- وبالإضافة إلى هذا التفاعل المباشر، أعطت الآلية الأولوية لتطوير مواد توعية تتضمن رسائل مبسطة يسهل الوصول إليها وتذكُّرها من جانب مجموعة واسعة من الجمهور المستهدف. وفي هذا الصدد، أنتجت الآلية مواد توعية مرئية تشرح كيف تعمل الآلية، وكيف يمكن إبلاغها بالمعلومات السرية، وما يحدث للمعلومات بمجرد تقاسمها معها، وكيف تعمل الآلية مع ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس. وقد أُنتِجت هذه المواد باللغتين الإنكليزية والميانمارية (البورمية)، وجرى توزيعها عن طريق قنوات اتصال مختلفة ومن جانب الشركاء العالميين والإقليميين. كما سيجري في الفترة المشمولة بالتقرير القادم إنتاج المواد بعدة لغات عرقية، بما في ذلك مقاطع فيديو متحركة باللغة الروهينغية.

51- وركزت الآلية أيضاً على تحسين تصميم ومحتوى موقعها الشبكي لجعل الوصول إلى المعلومات أكثر سهولة باللغتين الإنكليزية والميانمارية (البورمية). وسيجري إطلاق الموقع الشبكي المحدّث في وقت لاحق من عام 2024. كما كثّفت الآلية تفاعلها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بإنتاج محتوى مرئي وقابل للتقاسم على منصة فيسبوك وتشجيع تحقيق تفاعلية أكبر مع متابعيها الذين يقارب عددهم 000 75 متابع عن طريق جلسات الأسئلة والأجوبة المنتظمة. وقد أدى الإصدار العلني لتقريرين تحليليين عن خطاب الكراهية والجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس إلى حفز المزيد من التفاعل على هذه المنصات. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها الآلية مثل هذه التقارير على أساس استثنائي حرصاً على الشفافية وبقصد أن يُمكن استخدامها على نطاق واسع في الجهود الأخرى المبذولة في مجال العدالة والمساءلة.

52- وقد وُجد اهتمام مستمر من وسائط الإعلام بعمل الآلية. وأسفرت النشرات الصحفية والبيانات والإحاطات الإعلامية والمقابلات عن تغطية منتظمة في وسائط الإعلام العالمية والإقليمية والوطنية المؤثرة، بما في ذلك باللغات المستخدمة في ميانمار. وتهدف الآلية في الفترة المشمولة بالتقرير القادم إلى استهداف وسائط الإعلام التي تعمل بلغات الأقليات العرقية بغية الوصول إلى المزيد من المجتمعات المحلية داخل ميانمار. وزادت الآلية أيضاً من عدد مرات إصدار نشرتها من مرتين إلى ثلاث مرات في السنة بغية توفير تحديثات أكثر انتظاماً عن أنشطتها للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

دال- حماية الشهود ودعمهم

53- لا تزال حماية الشهود ومقدمي المعلومات ودعمهم، في ميانمار وخارج حدودها على السواء، إحدى الأولويات العليا للآلية. وواصلت الآلية جهودها الرامية إلى اعتماد إجراءات وأساليب عمل مناسبة لحماية الشهود، متخذة جميع الخطوات الممكنة عملياً في حدود إمكانياتها لحماية سلامتهم وأمنهم، سواء أثناء تعاونهم مع الآلية أو نتيجة لذلك. وتمتد هذه التدابير لتشمل جميع مجالات عمليات الآلية، من تجميع المعلومات والأدلة إلى تقاسمها، وذلك لضمان عدم تعرض الأفراد والكيانات التي تتعاون مع الآلية للضرر.

54- ولتمكين الآلية من القيام بأنشطة التحقيق التي تضطلع بها، فإنها أجرت أكثر من 330 تقييماً للاتصال خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد المخاطر الأمنية وضمان أن يتمكن الشهود من التواصل بأمان مع الآلية. ونظراً إلى أن الآلية لا تمتلك سلطة توفير الأمن المادي للشهود أو ضمان سلامتهم أو منح أي شخص الحق في السفر أو دخول أي بلد، فإن تعاون الدول الأعضاء يظل أمراً حاسم الأهمية لحماية الشهود، وخاصة الأفراد الأكثر عرضة للخطر. وتعتمد الآلية على المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء لكي تتمكن من التصدّي في الوقت المناسب وبشكل ملائم للفاعلين مصدر التهديد في المناطق التي يقيم فيها الشهود وضمان سلامتهم والحفاظ على الأدلة المهمة.

55- وكثيراً ما يعاني الناجون من جميع الجرائم، بما فيها الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس، من إصابات بدنية ونفسية دائمة. وتواصل الآلية العمل على ضمان أن يُعتمد في جميع تعاملاتها مع الشهود، عن بُعد وبشكل حضوري على السواء، نهج يركز على الناجين ويراعي الاعتبارات الجنسانية والصدمات النفسية، بما في ذلك عن طريق التقييم والدعم المناسبين لجميع الشهود الضعفاء، وخصوصاً الأطفال والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتوفر الآلية المساعدة النفسية - الاجتماعية أثناء المقابلات لضمان طمأنينة الشهود ولتيسير تقديم الدعم عن طريق خدمات الإحالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت الآلية نظاماً لاتصالات المتابعة مع الشهود الذين أجرت الآلية مقابلات معهم، للاطمئنان على سلامتهم وأمنهم والتماس ردود فعلهم بشأن تفاعلهم مع الآلية. وبينما استمر كثير من هؤلاء الشهود في العيْش في ظروف صعبة للغاية، فإن ردود أفعالهم كانت إيجابية. إذ أوضح الشهود في أغلبيتهم الساحقة أنهم شعروا بأن تفاعلهم مع الآلية قد أتاح لهم فرصة مجدية للإسهام في الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة.

56- وبهدف تعزيز الممارسات المستنيرة ثقافياً والمتمحورة حول الناجين، واصلت الآلية تعزيز قدراتها في مجال الدعم، بما في ذلك عن طريق إضافة وظيفة أخصائي في الصحة النفسية يتحدث اللغة الميانمارية (البورمية) وكذلك عن طريق إقامة شراكات مع خبراء نفسيين-اجتماعيين يجيدون إحدى لغات ميانمار. كما وسّعت الآلية شبكة الإحالة الخاصة بها للدعم النفسي-الاجتماعي في المواقع المختلفة، على الرغم من التحديات الكبيرة في تحديد وإنشاء منظمات الإحالة وإيجاد المهنيين المتاحين في المناطق المتأثرة بالاضطرابات السياسية والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية والتهديدات الأمنية، والتي تندر فيها الموارد. ولتحسين تخطيط وتنفيذ دعم الشهود، تقوم الآلية على نحو منتظم بتقييم الاتجاهات المتعلقة باحتياجات الدعم وبتحسين خدمات الدعم المتاحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الآلية دعماً داخلياً إلى ما يقرب من 50 شاهداً، فقامت بتقييم نقاط الضعف لديهم وتحديد احتياجاتهم من أجل الحد من خطورة التأثير السلبي المحتمل على سلامتهم نتيجة لتعاونهم مع الآلية. وجرى إحالة ثمانية أفراد إلى مقدمي خدمات خارجيين لتلقي الدعم الطبي والنفسي-الاجتماعي، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات الآلية.

هاء- أمن الموظفين، وأصول المعلومات، والعمليات

57- تراقب الآلية عن كثب الوضع الأمني المتفاقم في المناطق التي تؤثر مباشرة على عملياتها نظراً إلى أنها تولي أعلى أولوية لضمان أمن موظفيها وأصولها المعلوماتية وعملياتها. كما أن أنشطة الآلية، بما في ذلك بعثات التحقيق وغيرها من التفاعلات مع الشهود الذين يواجهون أوضاعاً هشة ومخاطر مرتفعة، تتطلب ترتيبات أمنية معقدة من أجل موظفيها. وتهدف الآلية إلى ضمان جعل ترتيبات السلامة والأمن المطلوبة، استناداً إلى الاحتياجات الأمنية المحددة للآلية وإلى تقييمات المخاطر، مُدمَجة في جميع جوانب عملياتها، في جنيف وأثناء البعثات على السواء. وقد شمل ذلك رصد وتحليل عدد متزايد من الجهات مصْدر التهديدات وأنشطتها، وإنتاج تقييمات شاملة ومحدَّثة بانتظام للتهديدات والمخاطر الخاصة بكل بلد أو منطقة. وتحافظ الآلية على التنسيق الوثيق والتخطيط المسبق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع المحاورين الأمنيين في شتى الأماكن، مستفيدة من قنوات الاتصال الراسخة لديها. وقد أسهم ذلك في سلامة وأمن بعثات التحقيق وغيرها من الأنشطة، مثل حوارات المجتمع المدني التي تجريها الآلية، على الرغم من المشهد الأمني المليء بالتحديات.

58- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الآلية جاهدةً على الحفاظ على معايير عالية من الأمن السيبراني من أجل حماية اتصالاتها مع المصادر والشهود والمعلومات والبيانات التي عُهد بها إليها. فالتقدم التكنولوجي

الذي حققته الجهات الفاعلة مصدر التهديدات الذي يمكن أن يعرِّض للخطر أمن الاتصالات الرقمية في ميانمار هو أمر يشكل تهديداً لقدرة الآلية على حماية أصولها المعلوماتية وكذلك إمكانية الوصول إلى المصادر والمعلومات بشكل آمن. وتقوم الآلية على نحو مستمر بمراجعة وصقل تدابير وممارسات الأمن السيبراني في جميع عملياتها، مع التركيز على تدابير التخفيف من المخاطر وكذلك على تدابير التأهب للاستجابة. وواصلت الآلية تحسين أمنها السيبراني على الأجهزة والخدمات التي يجري نشرها، ما يسمح بدرجة أفضل وأكثر أماناً من الموصولية وإمكانية الوصول إلى النظم، في جنيف وأثناء البعثات على السواء. وتخطط الآلية أيضاً للاستجابات من أجل إدارة آثار حوادث الأمن السيبراني لدى أطراف ثالثة إدارة آمنة. وينظم المتخصصون في الآلية بانتظام برامج تدريب وتوعية مخصصة من أجل الموظفين بشأن أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية.

رابعاً- التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين

59- واصلت الآلية التواصل مع السلطات الميانمارية والتماس المعلومات منها، وفقاً للقرارات ذات الصلة التي دعا فيها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ميانمار إلى التعاون والتفاعل بشكل مجدٍ مع الآلية. وقدمت الآلية حتى الآن العديد من الطلبات إلى السلطات الميانمارية للحصول على المعلومات التي بحوزتها وللسماح بالوصول إلى أراضيها. وقد استمر الجيش الميانماري في تجاهل هذه الطلبات. ومؤخراً، أصدرت الآلية بياناً علنياً بشأن آخر طلب منها للحصول على معلومات بشأن القبض على شابين وحرقهما حيَّيْن في منطقة ماغواي، على أمل أن يؤدي نشر الطلب حول هذه الجريمة البشعة إلى الاستجابة.

60- وتحتاج الآلية إلى تعاون العديد من الكيانات، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأعمال والضحايا، من أجل جمع المعلومات والأدلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار. وتتطلب دول كثيرة التفاوض على ترتيبات رسمية تنظم معايير تعاونها لكي يمكن، على سبيل المثال، أن تتمكن الآلية من إجراء مقابلات مع الشهود الموجودين على أراضيها. كما أن بعض المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والشركات المقدِّمة للخدمات تتطلب ترتيبات تعاون رسمية قبل تقاسم المعلومات مع الآلية. وبناء عليه، فإن إبرام ترتيبات تعاون رسمية هو أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الفعال لولاية الآلية. وحتى الآن، أسهم التفاعل الاستباقي للآلية مع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في التفاوض على 36 ترتيباً للتعاون وعلى إبرامها، في شكل معاهدات أو مذكرات تفاهم أو تبادل رسائل أو صكوك أخرى. وجرى إبرام أربعة عشر ترتيب تعاون من هذا القبيل مع الدول الأعضاء، تغطي دولاً في آسيا وأوروبا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية. وقد أتاحت هذه الترتيبات للآلية إجراء عشرات المقابلات مع الشهود وجمع ملايين عناصر الأدلة في البلدان المختلفة.

61- وفي محاولة لتعزيز التعاون من جانب جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، واصلت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حواراتها ومشاوراتها الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في جنيف ونيويورك والعديد من العواصم. وهذه التفاعلات مكنت الآلية من تعزيز عملها والمضي قدماً في ترتيبات التعاون الهامة للقيام بجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود في أراضي الدول الأعضاء. وفي موازاة ذلك، واصلت الآلية التفاعل بنشاط مع شبكة كبيرة من منظمات المجتمع المدني داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها على السواء، من أجل بناء الثقة وتعزيز التعاون.

62- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية أيضاً الاعتماد على دعم وتعاون كيانات الأمم المتحدة التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة بولاية الآلية أو التي يمكن أن تقدم الدعم في مجالات أخرى من عملياتها. وإذ تدرك الآلية تماماً البيئة التشغيلية الصعبة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة

حالياً في ميانمار، فإنها تقدر عالياً التعاون والدعم المستمرين المقدَّمين من جهات الأمم المتحدة الفاعلة، تماشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 31/52، الذي حث فيه المجلس جميع هيئات الأمم المتحدة على التعاون الكامل مع الآلية، حيثما أمكن، وعلى تقاسم الأدلة التي يمكن استخدامها في الملاحقات القضائية في المستقبل.

خامساً- التحديات المطروحة والمجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي

63- كما أُبرز في هذا التقرير، تواجه الآلية عدداً من التحديات المعقدة، بما في ذلك: عدم إمكانية الوصول المباشر إلى الضحايا والشهود في ميانمار ودول أخرى في المنطقة؛ والتهديدات التي تتهدد سلامة وأمن الموظفين والشهود والمحاورين؛ وتهديدات الأمن السيبراني التي تواجه الاتصالات، والقيود التي تكتنف إمكانية الوصول الآمن إلى المعلومات؛ والحاجة إلى القدرات والموارد الكافية المطلوبة لتعزيز القدرات اللغوية والترجمية، والابتكارات التكنولوجية، والخبرة الفنية المتخصصة. وقد تفاقمت هذه التحديات بفعل أزمة السيولة التي واجهت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

64- ويبقى التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء في منطقة آسيا - المحيط الهادئ أساسياً لإنهاء العنف المتصاعد في ميانمار وتحقيق العدالة لشعبها في نهاية المطاف. ولهذا السبب، فإن توسيع نطاق التعاون مع الدول في المنطقة، التي يوجد فيها كثير من الأدلة ومن الشهود، لا يزال يشكل تحدياً كبيراً وأولوية قصوى للآلية. وتقدر الآلية كثيراً الدعم القوي المستمر الذي تقدمه بعض الدول لأنشطة التحقيق التي تقوم بها الآلية. وهي تأمل أن تتعاون معها دول إضافية ترغب في إنهاء العنف المروع الذي اجتاح ميانمار وفي مساعدة البلد على السير في طريق السلام المستدام وأن تبعث برسالة قوية وموحدة بشأن التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة المرتكَبة في ميانمار.

65- كما تتطلب قدرة الآلية على التصدي للمخاطر المتصلة بسلامة شهودها وموظفيها وأصولها المعلوماتية تعاون الدول الأعضاء التي يوجد فيها هؤلاء الأشخاص أو التي تسعى إلى نقلهم. وأصبح الوضع الأمني للشهود المحتملين متزايد التعقيد مع تدهور الوضع الأمني في ميانمار وكذلك في بعض الأماكن الأخرى التي تستضيف اللاجئين. ويواجه كثير من شهود الآلية ومصادرها مخاطر جسيمة داخل ميانمار وخارجها على السواء. وقد أُجبر كثير منهم على الفرار من ميانمار وعبروا إلى البلدان المجاورة دون أي وضع قانوني للهجرة، ما يضعهم في أوضاع هشة، تتضمن أحياناً خطر القبض عليهم وترحيلهم إلى ميانمار، حيث قد يواجهون الاضطهاد والاحتجاز، بل وحتى الإعدام. كما يتطلب الوضع الأمني المتطور في المناطق التي يوجد فيها شهود الآلية رصداً مستمراً لتقييم مدى وجود الجهات مصْدر التهديد وقدراتها. ومع تكثيف التحقيقات التي تجريها الآلية، ستزداد أيضاً الحاجة إلى زيادة القدرة على رصد المخاطر والتهديدات التي تؤثر على سلامة الشهود وأمنهم. وتعمل الآلية أيضاً على توسيع نطاق تفاعلها مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق الحوار مع المجتمع المدني، وهو ما يتطلب إجراء تقييمات للمخاطر والتهديدات تكون مصممة خصيصاً لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني، وتحديد وتنفيذ تدابير التخفيف المقابلة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم من الدول الأعضاء.

66- ومع نمو أنشطة الآلية، يواجه موظفوها أيضاً مخاطر أكبر نتيجة لاستمرار الهجمات ضد المنظمات والأفراد الذين يعملون من أجل العدالة والمساءلة في ميانمار. وقد تفاقمت هذه المخاطر بفعل زيادة الوعي بأن عمل الآلية قد يؤدي إلى ملاحقات جنائية ضد مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة في ميانمار.

67- ومع ازدياد صعوبة إمكانية الوصول إلى ميانمار، ازداد أيضاً احتمال المراقبة الرقمية وغيرها من التهديدات المحتملة لنُظم المعلومات والاتصالات فيها. وكثير من مصادر معلومات الآلية، وخاصة

مَن يوجد منهم داخل ميانمار، لديهم مخاوف مشـــروعة من أن يكونوا خاضـــعين للمراقبة أو من احتمال اعتراض اتصـــالاتهم. ولكي تحافظ الآلية على مسـتوى مرتفع من اليقظة بشـأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها، فإنها تتكيف بصورة مستمرة مع التكنولوجيات المتطورة وتعزز نظام استجابتها للحوادث بغية منع الهجمات السيبرانية والتصدي لها.

68- وبينما يتسم الدعم السياسي والتشغيلي من الدول الأعضاء بأهمية بالغة، فإن الآلية تحتاج أيضاً إلى موارد كافية من أجل التصـــدي للتحديات المذكورة أعلاه وتنفيذ ولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ويؤثر عدم كفاية الموارد على مجالات أخرى بالغة الأهمية من عمليات الآلية. فعلى سـبيل المثال، تحتاج الآلية إلى موارد لضمان توافر قدرات فعالة في مجال الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، ولا سيما بالنظر إلى حجم المواد المجمَّعة باللغة الميانمارية (البورمية). وسـتحتاج الآلية إلى مواصـلة زيادة قدرتها اللغوية في الفترة المشـمولة بالتقرير القادم. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً عن طريق إيجاد موارد إضـافية، بما في ذلك توظيف وزيادة تدريب المترجمين الشـــفويين والمترجمين التحريريين، وجزئياً عن طريق التطوير المســـتمر لتكنولوجيا وحلول الترجمة الآلية. ولا تزال ترجمة النصـــوص الرقمية من اللغات المتحدَّث بها في ميانمار، ولا سيما اللغة الميانمارية (البورمية)، إلى اللغة الإنكليزية باسـتخدام تكنولوجيا الذكاء الاصـطناعي تشـكل تحدياً لأن التكنولوجيا ليست متقدمة بعد في حالة هذه اللغات كما هي في حالة اللغات الأخرى؛ وسيتطلب التطوير في هذا المجال موارد مالية إضـــافية كبيرة. وفضـــلاً عن ذلك، فإن معالجة التعقيدات المتصـــلة بمجموعات الأحرف والخطوط الخاصـــة باللغة الميانمارية (البورمية) ســـتتطلب التعاون مع علماء لغة متخصصين من أجل زيادة تطوير هذه القدرة.

69- ولم تسْـلم الآلية من أزمة السـيولة التي تواجهها الأمم المتحدة، والتي فرضـت قيوداً كبيرة على الموارد من الموظفين ومن غير الموظفين على السواء، ما أثر على التوظيف، والاسـتشـارات الأسـاسـية، والسـفر في مهام التحقيق، والتدريب، واقتناء معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات. وقد اضـطرت الآلية إلى ترك عدد من الوظائف الممولة من الميزانية العادية شـــاغرة، بما في ذلك في مجالات بالغة الأهمية مثل حماية الشـــهود. كما جرى تقليص بعض ســـفريات التحقيقات وذلك حرصـــاً على التكاليف. وتعطي الآلية الأولوية لإجراء المقابلات مع الشـــهود شـــخصـــياً لضـــمان دقة المقابلات وخلوها من أي ادعاءات محتملة بوجود تأثير خارجي وإجرائها وفقاً لمعايير عالية تحافظ على نزاهة شـــهادة الشـــهود. ولذلك أثرت التخفيضات المتعلقة بالسفر تأثيراً كبيراً على جمع الأدلة الحاسمة الأهمية من شهود معينين.

70- وفي ضوء هذه التحديات المتعلقة بالموارد، تواصل الآلية السعي بنشاط للحصول على تبرعات من الدول الأعضـاء من أجل مشـاريع منفردة وتدبير خبرات فنية عالية التخصـص. ويتطلب العمل المعقد للآلية نوعيات متخصـصـة من الموظفين والتكنولوجيات لم تكن متصـورة في المراحل الأولى من إنشـائها، بما في ذلك البحث والتحليل للمعلومات المسـتمدة من مصـادر مفتوحة، والتحريات المالية، والتكنولوجيات المبتكرة. وسـتواصـل الآلية تعبئة التمويل من خارج الميزانية لمواصـلة أنشـطتها في المسـتقبل، وهي ترحب بتقديم الدعم من شتى الدول الأعضاء والشركاء.

سادساً- الخلاصة

71- **تنوّه الآلية مع الامتنان بالدعم المقدم، إلى جهودها في مجال التحقيق، من كثير من الدول الأعضـــاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي المعلومات من القطاعين العام والخاص والشـركاء الآخرين. ويظل دعمهم جميعاً حاسـم الأهمية للآلية في الاضـطلاع بولايتها بصـورة**

فعالة. وتعرب الآلية عن امتنانها بشكل خاص للتعاون الذي تلقته من الشهود ومجموعات الناجين، الأمر الذي يعكس شجاعة وتفاني شعب ميانمار في مكافحة الإفلات من العقاب.

72- وبينما يتزايد عدد الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار، تتزايد أيضاً الأدلة ضد مرتكبيها. ويعمل فريق الآلية من المحللين والمحققين والمحامين بجد وذكاء للعثور على الأدلة ذات الصلة وجمعها وتحليلها. وستواصل الآلية الجمع بين تقنيات التحقيق التي جرى اختبارها بشكل جيد والتكنولوجيات الجديدة والمتطورة لتجميع الأدلة بغية إثبات ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة والدور الذي مارسه أولئك الذين يتحملون مسؤولية شخصية عنها.

73- وفي المستقبل، ستواصل الآلية ما يلي: إعطاء الأولوية لعمليات التحقيق في أخطر الجرائم التي يكون تأثيرها على الضحايا أشد وطأة، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس والجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ والتماس التعاون من الدول الأعضاء ذات الأهمية البالغة للقيام ببعثات التحقيق، بما في ذلك في الأماكن الجديدة التي يوجد فيها الشهود ذوو الصلة؛ واستكشاف المنهجيات المبتكرة التي ستمكنها من تحليل كميات كبيرة من مواد الإثبات تحليلاً منهجياً، مع التركيز على ربط مرتكبي جرائم محددين بالجرائم؛ وإعداد وتقاسم النواتج الاستدلالية والتحليلية التي سيكون لها قيمة عالية للهيئات القضائية الوطنية والدولية. وستتطلب الجهود المذكورة أعلاه مواصلة تطوير نظم المعلومات والتكنولوجيا الخاصة بالآلية بغية دفع القدرات التحليلية والترجمية إلى الأمام وتحسين التحليلات النصية والصُّوَرية. كما ستظل إحدى الأولويات العليا هي التعرّف على الحلول المبتكرة التي تجعل تفاعلات الآلية ومهامها أكثر أماناً للموظفين والمحاورين والمعلومات.

74- وتقف الآلية على أهبة الاستعداد لدعم السلطات ذات الصلة من محاكم أو هيئات قضائية وطنية أو إقليمية أو دولية تريد وتستطيع متابعة المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار. وتضامناً مع شعب ميانمار، وبالدعم المتواصل المقدَّم من المجتمع الدولي، تأمل الآلية أن تُعرَض يوماً ما في محكمة قانونية الأدلة التي تجمعها وأن يمثل المسؤولون عن هذه الجرائم أمام القضاء.